الفصل الثاني

من الانسحاب الإسرائيلي إلى إعادة الاحتلال

في سبيل جلاء الاحتلال

كان احتلال بيروت عام ١٩٨٢ فرصة لتوحيد إرادة اللبنانيين لتحرير بلادهم برغم استمرار الحرب الأهلية، وبعد احتلال بيروت مباشرة صدر البيان الأول لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في ١٦ سبتمبر ١٩٨٢ لتعلن تشكيلها من ذات القوى الوطنية إضافة لمتطوعين من جميع المناطق اللبنانية، ومن كل الانتماءات الاجتماعية وجميع الطوائف، إلى جانب متطوعين من جنود وضباط في القوات الخاصة في الجيش اللبناني أصبحوا نواة القوة القتالية للجبهة .

بعد ذلك بأربعة أيام قامت الجبهة بأولى عملياتها، ثم قام أحد أفراد الحزب السوري القومي بعملية أخرى في الأسبوع ذاته لتتوالى العمليات القتالية التي اتخذت شكل حرب عصابات أجبرت القوات الإسرائيلية على الانسحاب من بيروت إلى منطقة الجبل، لكن الأمر تصاعد ولم يتوقف وجرت خلال السنوات اللاحقة عشرات العمليات التي ألحقت بالإسرائيليين خسائر جسيمة.

ولم تقتصر هذه العمليات – بما فيها العمليات الاستشهادية – على فئة أو حزب معين من بين القوى الوطنية والإسلامية اللبنانية، كما أن هذه العمليات شملت قوات الاحتلال في مختلف المناطق بدءا من بيروت باتجاه الجنوب، الأمر الذي أجبر

إسرائيل على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية في عام ١٩٨٥ لتستقر قواتها في الشريط الحدودي في أقصى الجنوب .

تزامن الانسحاب الإسرائيلي مع انبثاق مقاومة إسلامية تجسدت فيما بعد بإعلان تأسيس حزب الله الذي عمل في إطار جبهة المقاومة اللبنانية ثم بدأ بالعمل منفرداً لاسيما وأن منطقة الجنوب كانت تمثل بيئته الحاضنة ومركز قاعدته الجماهيرية.

وساعد على تكريس دور حزب الله ما جرى من أحداث في لبنان عقب عام ١٩٨٥، حيث قامت سوريا بإعادة رسم خارطة القوة في لبنان بما يتناغم ورؤيتها للمتغيرات الدولية والإقليمية وسعيها للحصول على دور ومكانة من بوابة لبنان، فاحتوت أو همشت من خلال جملة إجراءات معظم القوى الوطنية اللبنانية التي كان لها دور فاعل في مقاومة الاحتلال منذ أوائل السبعينيات، إضافة إلى استنزاف قدرات هذه القوى وتصفية بعض رموزها في خضم الحرب الأهلية، وتكرس عزل دور هذه القوى بعد اتفاق الطائف عام ١٩٩٠ الذي قضى بتجريد كل المليشيات من أسلحتها باستثناء حزب الله .

وخلال مرحلة التسعينيات تعزز دور حزب الله بالمقاومة في الجنوب وتمكن من القيام بعمليات نوعية واستخدم أساليب قتالية متطورة وأسلحة متقدمة، فيما كانت إسرائيل ترد بقصف الأراضي اللبنانية لاسيما في الجنوب والقيام باجتياحات محدودة كما حدث في عام ١٩٩٦ عندما دمرت ٧٠ قرية وهجرت نحو ٣٠٠ ألف مواطن لبناني .

وأمام المقاومة الشرسة ونزيف الخسائر المستمر اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب في أبريل عام ٢٠٠٠ من الشريط الحدودي في إجراء وصف إسرائيليا بالعملية المهينة فيما وصف عربيا ولبنانيا بالتحرير الذي منح حزب الله رصيدا شعبيا واسعا ومكانة

خاصة في لبنان، لكن المقاومة لم تنته عند هذا الحد، فقد ظلت إسرائيل تحتل مزارع شبعا القائمة على سفوح جبل الشيخ والتي يصر لبنان على عائديتها له ، فيما تدعي إسرائيل عائديتها لسوريا، وقد كانت قضية المزارع فضلا عن إصرار إسرائيل على احتجاز أسرى لبنانيين مبررين كافيين عند حزب الله للاستمرار بالمقاومة والدخول في مواجهات مع تل أبيب يعيش لبنان أشرس فصولها اليوم . (1)

وتم تحديد خط الانسحاب الإسرائيلي من لبنان من قبل الأمم المتحدة، فلم يتوافق في ثلاث نقاط منه مع الحدود المرسمة عام ١٩٢٣ بين فلسطين ولبنان في ظل الانتدابين الفرنسي والبريطاني والمعترف بها دوليا. كما ترك هذا الخط مزارع شبعا خارج إطار منطقة عمليات" اليونيفيل". وقد تحفظ لبنان على النقاط المذكورة كما ورد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ حزيران ٢٠٠٠ وأكد على حقه في السيادة على مزارع شبعا اللبنانية (2)

ولم تنعم إسرائيل بالأمن بعد انسحابها فقد قام حزب الله بنشر قواته على طول الحدود وأنشأ مواقع عسكرية وأبراج مراقبة، وبدأ العمل بنشاطات أمنية مكثفة على الجانب الآخر من الحدود، حيث يعتبر الإسرائيليون أن هذه الخطوات قدمت لحزب الله هدية ثمينة من الحكومة اللبنانية تتمثل في حكم محلي للحزب في الجنوب، من خلال سيطرة الحزب على الخطوط الأمامية للدولة اللبنانية، وهذا بدوره قدم خدمة جماهيرية لحزب الله داخل المجتمع اللبناني الذي ينظر إلى حزب الله بكل فخر واعتزاز وتقدير .

والذي عمل أيضا على تدعيم وجود حزب الله وبسط نفوذه على الجنوب اللبناني امتلاكه منظومة اجتماعية وثقافية داخل المجتمع اللبناني تساعده على الاستمرار في

---

(1) لقاء مكي " محطات المقاومة في لبنان " الجزيرة نت

(2) من محاضرة وزير الخارجية والمغتربين – الأستاذ محمود حمود حول " ثوابت سياسة لبنان الخارجية بعد الطائف " في ٢٠٠٢/٢/٢٧ – وزارة الدفاع .

البقاء من خلال انخراطه القديم الجديد داخل المجتمع اللبناني، حيث قام – بدعم سوري إيراني – بإنشاء مئات المؤسسات الثقافية والاجتماعية والصحية التي تقدم خدماتها للمجتمع اللبناني كل ذلك إضافة إلى الإرث النضالي الكبير الذي خلفه حزب الله خلال حربه الطويلة مع إسرائيل طوال نحو عشرين عاما، هذه الجوانب تكفل لحزب الله البقاء والاستمرارية .(1)

مشكلة سلاح حزب الله

على الرغم من النجاح الذي حققه حزب الله على المستويين العسكري والاجتماعي فإن سيطرته على الجنوب من دون الدولة اللبنانية تمثل خرقا للدستور اللبناني ، ولاتفاق الطائف ، وقرارات الأمم المتحدة التي تقضي جميعها بوجوب بسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني و قوات اليونيفيل في منطقة الحدود المعترف بها دوليا .

وإذا كان الانتصار الذي تحقق في الرابع من مايو ٢٠٠٠م كان ثمرة لاتفاق الطائف الذي ساعد على تمتع لبنان بدرجة ملموسة من الاستقرار السياسي ، فإنه يعد بداية لمرحلة جيدة من الصراع الداخلي .

وإذا كان سلاح حزب الله هو السبب المباشر في تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الإسرائيلي فإنه صار السبب المباشر هو وسوريا حليفته في تعريضها للعدوان الإسرائيلي .

فبمجرد خروج القوات الإسرائيلية تعالت أصوات المعارضة داخل لبنان ، وخارجها بضرورة نزع سلاح حزب الله إذ كان مبرر استثناء نزع سلاحه من دون بقية

(1) راجع دانيال سوبلمان " قواعد اللعبة الجديدة بين إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان " الطبعة الأولى ٢٠٠٣ مركز يافا للدراسات الإستراتيجية .

الميليشيات اللبنانية التي نزع سلاحها هو احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني الذي يقطنه الشيعة والذي يعد حزب الله ممثلا لهم هو وحركة أمل ، وبانسحاب إسرائيل وانتشار قوات اليونيفيل على الحدود ، وبدء الحديث بشأن مزارع شبعا سقط مبرر تمسك حزب الله بسلاحه ، ووجب عليه الانصياع لاتفاق الطائف ، وقرارات الأمم المتحدة .

ولقد صدرت عدة تقارير من الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الشأن منها :

– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٠، فقرة ٢٨:

" ينبغي للقوات المسلحة اللبنانية أن تكفل أن جميع الأراضي الوطنية تقع تحت السلطة الفعلية للحكومة".

– التقرير الصادر بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠٠٠، فقرة ٢١:

" ينبغي للقوات المسلحة اللبنانية أن تكفل وجود جميع الأراضي الوطنية تحت السلطة الفعلية للحكومة... ويعد نشر القوات المسلحة ركنا لا تكتمل بدونه استعادة الحكومة السلطة الفعلية في المنطقة ".

– التقرير الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠١، فقرة ٧ وفقرة ١٩:

فقرة ٧ : " على نحو ما كان عليه الأمر من قبل، لم يقم أفراد الجيش اللبناني وقوات الأمن اللبنانية بعملياتهم قريبا من الخط الأزرق ".

فقرة ١٩: " ويحدوني وطيد الأمل في أن تعيد حكومة لبنان النظر في موقفها الوارد وصفه في الفقرتين ٥و٦و٧ أعلاه في ضوء التزاماتها وفي ضوء قرارات مجلس الأمن".

ولكن كان لحزب الله والرئيس إميل لحود وسوريا والحكومة موقف آخر .

فحزب الله بعد النجاح الذي حققه بمساعدة سوريا وإيران ما كان له أن يتخلى عن سلاحه مصدر قوته ومجده وثروته ويعود لحياة الحرمان التي عانى منها هو وأهل الجنوب الشيعة طوال تاريخ لبنان .

كذلك فإن سوريا ما كان لها أن تسمح بنزع سلاح حزب الله سلاحها الوحيد الذي تساوم به للوصول إلى تسوية مرضية مع إسرائيل بشأن الجولان المحتل .

أما الرئيس اللبناني إميل لحود ما كان له أن يخالف رأيا لسوريا ، وهو الذي ما وصل إلى سدة الحكم إلا بفضل سوريا ، وما بقي فيه إلا بفضل دعمها له .

أما إيران قِبْلَة حزب الله الروحية فما كان لها أن تسمح بنزع سلاح حزب الله أحد أهم أوراقها في بسط نفوذها على المنطقة أملا في تحقيق حلمها باستعادة مجد الإمبراطورية الفارسية الغابرة .

كل هذه القوى كانت ذات مصلحة في احتفاظ حزب الله بسلاحه ، وعدم نشر الجيش اللبناني على حدود إسرائيل ، وعدم الوصول إلى تسوية إسرائيلية / لبنانية تعيد للبنان استقراره وأمنه الذي فقدهما منذ أمد بعيد .

وتذرعت هذه القوى بعدة ذرائع رأت أن وجودها يحول دون نزع سلاح حزب الله ، وأهم هذه الذرائع :

١- استمرار إسرائيل في احتلال مزارع شبعا اللبنانية .

٢- عدم التوصل مع إسرائيل إلى سلام عادل وشامل ودائم .

٣- وجود أسرى لبنانين في السجون الإسرائيلية .

٤- ممانعة إسرائيل في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين هؤلاء اللاجئون الذين يعيشون في ظروف مأساوية وترفض إسرائيل عودتهم وترفض لبنان توطينهم .

٥- عدم تسليم إسرائيل خرائط الألغام الخاصة بجنوب لبنان إلى الأمم المتحدة .

٦- استمرار إسرائيل في القيام بخروقات متكررة وتهديدات يومية للبنان وسوريا .

ولقد عبر عن هذا الموقف رئيس الجمهورية العماد إميل لحود خلال مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عمان بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٨ فقال : " أي تأمين الضمانات

الأمنية الكاملة لمستوطناتها على حدودنا في الوقت الذي خلفت وراءها بعد الانسحاب جزءا محتلا من أرضنا في مزارع شبعا ولبنانيين مخطوفين في سجونها وشعبا فلسطينيا لاجئا في أرضنا في ظروف مأساوية ترفض إسرائيل عودته ونرفض توطينه وعشرات الآلاف الألغام المزروعة في قرى الجنوب تقتل أطفالنا والشيوخ والنساء صباح كل يوم وترفض تسليم خرائطها إلى الأمم المتحدة ، هذا عدا عن الخروقات المتكررة والتهديدات اليومية للبنان وسوريا بعد الانسحاب " .

ويعلق وزير الخارجية اللبناني " محمود حمود " على خطاب الرئيس لحود قائلا :

" لذلك كله رفضنا تقديم تلك الضمانات ورفضنا حماية إسرائيل وقلنا يومها ولا نزال إن الانسحاب الإسرائيلي ليس خطوة باتجاه السلام بل خطوة للهروب من السلام إلى الأمن وعلى حساب حقوقنا وعلى حساب متطلبات السلام العادل والشامل".(١)

والمدهش حقا أن القوى الداعمة لحزب الله وسلاحه وضعت شروطا – من الصعوبة بمكان تحقيقها في تلك المرحلة التاريخية الصعبة التي تمر بها المنطقة – لنشر الجيش اللبناني في الجنوب و إلا فإنها ستعمل على أن يظل الجيش اللبناني بمنأى عن الدفاع عن لبنان كأن بقاء حزب الله مسيطرا على الجنوب اللبناني هو الضمان الوحيد لتحقيق هذه المطالب فهو القادر وحده على تهديد إسرائيل !

وبدلا من تكاتف جميع القوى اللبنانية بمساعدة القوى الإقليمية والدولية – وقد عرضت المساعدة – للعمل على خروج لبنان من محنته ، بدعم شرعية الدولة ، ونبذ الطائفية ، والعمل لصالح لبنان وليس لصالح قوى داخلية أو خارجية ، وتقوية مؤسساته الرسمية للاضطلاع بمهمة الإصلاح والتعمير والتنمية ومن بينها المؤسسة

(1) من محاضرة وزير الخارجية والمغتربين – الأستاذ محمود حمود حول " ثوابت سياسة لبنان الخارجية بعد الطائف " في ٢٠٠٢/٢/٢٧ – وزارة الدفاع

العسكرية التي كان ينبغي العمل تحديثها – بعد دمج حزب الله فيه – وتقويتها لتكون درع لبنان الواقي من أي اعتداء خارجي أو داخلي – كأي دولة في العالم – ولتكون قوة ضاغطة في التسوية بشأن مزارع شبعا وغلق الجبهة الإسرائيلية والتفرغ للإصلاح والتنمية لهذا البلد المنكوب وكانت الظروف الدولية – حينئذ – مهيأة لتسوية عادلة شاملة للقضية اللبنانية ، لكن المستفيدين من هذا الصراع – الرئيس إميل لحود ، وحزب الله ، وسوريا ، وإيران –عملوا على بقاء الوضع على ما هو عليه من توتر دائم على الحدود اللبنانية /الإسرائيلية واستمرار الجبهة مفتوحة ليسهل القيام بأي مغامرة لصالح المستفيدين من هذا الصراع ، الأمر الذي حدث بعد ذلك .

وجاء التمديد للحود، الذي وافق عليه الحريري مرغما لكي لا يقطع علاقته مع سورية، ثم إبعاده عن رئاسة الحكومة، والبدء بالحملة التخوينية عليه، في الوقت الذي اندفع فيه هو باتجاه المعارضة الانتخابية وليس السياسية . بمعنى أنه صرح بالتحالف مع المعارضة في الانتخابات النيابية، لكنه لم يصرح بشيء بشأن خروج القوات السورية من لبنان، وتجريد حزب الله من سلاحه،. (1)

وفي تلك الأجواء الملبدة بغيوم الخلافات ، وعواصف الصراعات أصدر مجلس الأمن قراره المهم (١٥٥٩) في الثاني سبتمبر ٢٠٠٤ . وأهم القرارات التي وردت فيها هي :

١– يعيد تأكيد دعوته للاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان في كافة أنحاء لبنان .

٢– يطالب جميع القوات الأجنبية الباقية بالانسحاب من لبنان .

(1) رضوان السيد " اغتيال الحريري.. سقوط الأوهام " جريدة الشرق الأوسط في تاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٥

٣ -يدعو إلى حل ونزع أسلحة كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية .

٤- يدعم بسط سلطة الحكومة اللبنانية على كافة التراب اللبناني .

٥- يعلن دعمه لإجراء عملية انتخابية حرة وعادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية القادمة وفقا للقواعد الدستورية اللبنانية من دون تدخل أو تأثير خارجي .

٦ -يدعو كافة الأطراف المعنية للتعاون بشكل كامل وعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار وكافة القرارات ذات الصلة المتعلقة باستعادة وحدة أراضي لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

٧- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن خلال ثلاثين يوما حول تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي .

وشهدت الساحة السياسية اللبنانية توترا ملحوظا منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي١٥٥٩ في سبتمبر ٢٠٠٤ ، أهم مظاهره :

٣ سبتمبر ٢٠٠٤ : البرلمان اللبناني يقر بطلب من دمشق تعديلا دستوريا يسمح بالتمديد للرئيس إميل لحود ثلاث سنوات .

٦ سبتمبر ٢٠٠٤ : استقالة أربعة وزراء معارضين للتعديل الدستوري، ثلاثة منهم من كتله الزعيم الدرزي وليد جنبلاط النيابية .

٢١-٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤ : إعادة انتشار محدودة للجيش السوري في لبنان وعودة نحو ثلاثة ألآف جندي إلي سوريا .

١ أكتوبر : إصابة النائب الدرزي الوزير المستقيل مروان حمادة المُقَرَّب من وليد جنبلاط بجروح بالغة في اعتداء بالسيارة المفخخة استهدفه في بيروت.
١٩ أكتوبر : مجلس الأمن الدولي يدعو سوريا في إعلان رسمي إلي الالتزام ببنود القرار ١٥٥٩ .

٢٠ أكتوبر : استقالة رئيس الوزراء رفيق الحريري .

٢٦ أكتوبر : يشكل النائب عمر كرامي حكومة جديدة .

١٣ ديسمبر : المعارضة بكل تياراتها وتوجهاتها تعلن عن برنامج مشترك يندد بالوصاية السورية ويدعو إلي استقالة الحكومة .

١٨ ديسمبر: سوريا تسحب مفارز أمنيه لها من لبنان .

٢ فبراير ٢٠٠٥ : المعارضة اللبنانية تصعد اللهجة ضد سوريا وتطالبها بسحب جميع قواتها وتؤيد كليا القرار ١٥٥٩ .

٣ فبراير : جنبلاط يتهم فرع حزب البعث في لبنان بقتل والده كمال جنبلاط في مارس١٩٧٧.

١٤ فبراير : اغتيال رفيق الحريري في عمليه تفجير في بيروت أدت إلي سقوط ١٤ قتيلا آخر علي الأقل. سوريا تدين' العمل الإجرامي' والمعارضة اللبنانية تحمل السلطات اللبنانية والسورية مسئولية الاغتيال وتطالب بانسحاب كامل للقوات السورية قبل الانتخابات التشريعية في مايو ٢٠٠٥.

٥ مارس :الرئيس السوري يعلن في مجلس الشعب عن بدء سحب قواته من لبنان.

٦ مارس : المعارضة اللبنانية الموالية لسوريا بزعامة الشيخ حسن نصر الله ترفض نزع أسلحتها طبقا للقرار ١٥٥٩ وتعلن عن مظاهره شعبية (١) .

نتائج اغتيال الحريري

منذ اغتيال الحريري يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٥واتجاه أصابع الاتهام نحو سوريا ، والأحداث في لبنان تغلي غلي القدور فاغتيال رفيق الحريري له ما بعده بالنسبة

(1) جريدة الأهرام بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٠٥

للمسلمين السنة في لبنان، فإذا بدوا منقسمين على مستوى القيادات، فليسوا كذلك على مستوى الجمهور، هم جميعاً مع الحريري ، ضد السلطة اللبنانية (السلطة التي أتت بها سوريا) ، والسلطة السورية (سلطة الوصاية على لبنان)، واعتبرتهما مسئولتين عن مقتل الرئيس، ودعت لإسقاط الحكومة، وجلاء السوريين عن لبنان فوراً .

ونتيجة للضغوط الداخلية والخارجية الرافضة لتواجد القوات السورية في لبنان اضطرت سوريا إلى سحب قواتها من لبنان في أبريل ٢٠٠٥ وحسنا فعلت سوريا عندما اعترفت علنا علي لسان الرئيس بشار الأسد بأنها ارتكبت أخطاء في لبنان وقررت سحب قواتها العسكرية ومكاتب مخابراتها إلي داخل الحدود السورية قبل يوم٣٠ أبريل ٢٠٠٥ .

وقد كان واضحا ولا يزال أن سوريا تفعل ذلك استجابة لمطالب المعارضة اللبنانية وتنفيذا لاتفاق الطائف وتناغما مع قرار مجلس الأمن رقم١٥٥٩ برغم أنها كانت تفضل بطبيعة الحال أن تظل الأوضاع علي ما هي عليه إلي حين إبرام تسويه نهائية مع إسرائيل علي أساس فكره تلازم المسارين السوري واللبناني في أية مفاوضات سلام مقبلة . ولكن يبقي علي السوريين أن يعترفوا بنفس الشجاعة الواقعية السابقة إن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان قد سحب البساط من تحت أقدام فكرة تلازم المسارين " (١)

إذا كانت سوريا قد سحبت قواتها العسكرية من لبنان فإن مخابراتها وحلفاءها مازالوا يمثلون قوة فاعلة في المشهد اللبناني ، وبدت الصورة بعد انسحاب القوات السورية قريبة الشبه بما كانت عليه لبنان إبان اشتعال الحرب الأهلية .

(1)عبد اللطيف الحنفي " بعد الانسحاب السوري.. لبنان إلي أين؟! " جريدة الأهرام ١٢ إبريل ٢٠٠٥ .

فإن أحدا لم يعد آمنا علي نفسه، كما لم يعد يتحرك في بيروت وضواحيها باطمئنان وحرية سوي السفير الأمريكي. لأن ثقافة تصفية الآخر عادت لتشيع في أوساط الطبقة السياسية ، وأن بيروت عادت عاصمه التجسس والاختراق الأولي في العالم العربي، باعتراف وزير الداخلية السابق سليمان فرنجية، الأمر الذي يضيف أطرافا أخرى غير لبنانيه لها مصلحه في التصفية.

انقسم لبنان إلي معسكرين متمايزين بعد اغتيال رفيق الحريري :

١- معسكر الوفاء .

٢- معسكر الولاء .

أولا : معسكر الوفاء (٨ آزار)

والمقصود به تلك المجموعات التي خرجت للتظاهر في الثامن من شهر مارس(آذار) من عام ٢٠٠٥، تعبيرا عن الوفاء للدور الذي قامت به سوريا سواء لوقف الحرب اللبنانية أو لتحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي. وهذه المجموعات هي : الشيعة(حزب الله وحركه أمل) ورموز أخري بينها اثنان من القيادات السنية(د. سليم الحص وعمر كرامي) والعماد ميشيل عون الذي تؤيده قاعدة مارونية معتبرة وهذا المعسكر متحالف مع سوريا وإيران كقوى خارجية تدفعان في اتجاه استمرار حالة التوتر على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية رافضة أية تسوية لبنانية إسرائيلية منفردة وتتبنى كل الشعارات العربية التي سادت في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين والتي تمثلها اللاءات الثلاثة التي خرج بها مؤتمر الخرطوم بعد هزيمة ١٩٦٧ (لا صلح ، ولا اعتراف ، ولا مفاوضات) مع إسرائيل .

ومعسكر الوفاء هذا مُتَهَم من قِبَل معسكر الولاء بالعمل لصالح الخارج (سوريا و إيران) على حساب المصلحة الوطنية اللبنانية .

ثانيا : معسكر الولاء (١٤ آزار)

أطلق على معسكر الولاء جماعة ١٤ آذار ، تيمنا بالتظاهرة الشعبية الكبيرة التي خرجت إلي الشارع في عام ٢٠٠٥ ، في ذكري مرور شهر علي اغتيال الرئيس الحريري، وطالبت وقتذاك بالقصاص من قاتليه وباستعادة لبنان لسيادته واستقلاله، ومن ثم إخراج الجيش السوري، مع التمسك بالولاء للبنان وحده .

ويسعى هذا المعسكر إلى التسوية السلمية مع إسرائيل والتفرغ لإعمار لبنان متحالفا مع أمريكا وفرنسا كقوى خارجية تدفعان في هذا الاتجاه وتتبنى نهج اتفاق المبادئ في أسلو . ولذا أطلق عليهم جماعة الولاء .

هذا المعسكر يضم تيار المستقبل السني عموما الذي يقوده سعد الحريري، كما يضم اللقاء الديمقراطي الذي يتزعمه وليد جنبلاط (قاعدة درزية) وبعض التجمعات المسيحية، التي في مقدمتها القوات اللبنانية،(سمير جعجع) وحزب الكتائب(أمين الجميل).

ومعسكر الولاء (١٤ آزار) مُتَهَم من معسكر الوفاء (٨ آزار) بتنفيذ الأجندة الأمريكية التي تستهدف إقامة كيانين مستقلين، ضمن المشروعات التقسيمية التي تصب في خدمه سياسة الفوضي الخلاقة ، التي يتحدث عنها الأمريكيون .

وكما أن الشيعة هم القوه الأساسية في المعسكر الأول، فان السنة يشكلون الثقل الأهم في المعسكر الثاني، في حين أن المسيحيين الموارنة يتوزعون علي الجانبين. ولأن للفريقين موقفا متناقضا من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، الذي دعا إلي عدة أمور، علي رأسها إخراج سوريا ونزع سلاح حزب الله، فالتراشق والاشتباك مستمر بينهما. لكن أهم ما يلحظه المرء حين يدقق في المشهد أن طرفي المواجهة وقطبيها الأساسيين هذه المرة أصبحا الشيعة الذين هم ضد القرار ومع سوريا، والسنة الذين

أيدوا القرار ووقفوا ضد سوريا(المتهمة بقتل الحريري الذي اعتبر رمزا للسنة). وذلك استقطاب جديد في العراك اللبناني لأن المواجهة في الحرب الأهلية(١٩٧٥- ١٩٩٠) كانت بين المسلمين والمسيحيين الموارنة .

إذا حاول المرء أن يرصد ما تحت السطح اللبناني من تفاعلات وتحركات، فسوف يكتشف أن اختزال المشهد في معسكري آذار يعد من قبيل التبسيط المخل. سيفاجأ مثلا بأن لبنان في حقيقة الأمر بلد غيبت فيه السلطة وتم اختطافه. وحول المختطفين جماعات تتسابق لكي تحتفظ بأكبر قدر من الحظوظ من الغنيمة. في حين يهيأ البلد كله لمصير مجهول. (1)

الانتخابات البرلمانية اللبنانية (٢٠٠٥)

طرأت على لبنان عدة تطورات سياسية جوهرية في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥ .وأدت التفاعلات السياسية التي نجمت عن عملية الاغتيال إلى خروج الجيش السوري من لبنان وإلى تصعيد التدخل الدولي في شؤون لبنان عبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٥٩، وإلى عودة الزعيم اللبناني المعارض الجنرال ميشيل عون بعد أن أمضى ١٥ سنة في المنفى في باريس، وإلى إعادة اصطفاف القوى والتكتلات السياسية اللبنانية الحزبية والطائفية والعائلية. وكان هناك إصرار من مجلس الأمن الدولي ومن الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص على إجراء الانتخابات التشريعية أو النيابية في موعدها (٢٩ مايو ٢٠٠٥) في ظل أي قانون انتخابي قديم تتفق عليه غالبية الأطراف. وتم تشكيل حكومة من شخصيات مستقلة للإشراف على الانتخابات التشريعية أعلن رئيسها نجيب ميقاتي وأعضاؤها أنهم لن يترشحوا في الانتخابات.. وفي ظل الشد والجذب السياسي وفي ضوء ضغط الالتزام بالمهلة الدستورية تقرر إجراء الانتخابات على أساس قانون عام ٢٠٠٠ بعد أن وقَّع رئيس الجمهورية إميل لحود في ٥ مايو ٢٠٠٥ المرسوم ١٤٣٧٧ القاضي

(1) فهمي هويدي " أحدث صورة لمرآة العرب " الأهرام ٧ مارس ٢٠٠٦

بدعوة الهيئات الانتخابية إلى انتخاب أعضاء مجلس النواب بموجب القانون رقم ١٧١ تاريخ ٢٠٠٠/١/٦ وتعديلاته في المواعيد التالية : يوم الأحد ٢٩ مايو ٢٠٠٥ في محافظة بيروت ويوم الأحد ٥ يونيو في محافظة الجنوب ويوم الأحد ١٢ يونيو في محافظتي جبل لبنان والبقاع؛ ويوم الأحد ١٩ يونيو ٢٠٠٥ في محافظة الشمال .(١)

ووافقت الحكومة اللبنانية على حضور مراقبين من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى لمراقبة العملية الانتخابية التي جرت في غياب الوجود العسكري السوري لأول مرة منذ ٣٠ عاما .

القوي السياسية في لبنان

تتعدد في لبنان القوى السياسية وهي في الغالب تقوم على عقائد دينية أو عصبية عائلية أكثر من قيامها على برامج سياسية ، وتقوم على مصالح فئوية خاصة أكثر مما تقوم على مصالح وطنية عامة ، وهي تحركها المنفعة العاجلة أكثر من الالتزام الحزبي الثابت .(٢)

وإليك أهم القوى السياسية التي خاضت انتخابات البرلمانية اللبنانية عام ٢٠٠٥

تيار المستقبل :

أسس رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري تيار المستقبل، وهذا التيار له وجود مميز وواسع النطاق في جميع المناطق اللبنانية خاصة بين المسلمين السُّنة ، ويعتمد في تحركه علي رصيد الرئيس الحريري الذي تولي مهمة الإنماء والإعمار أثناء توليته رئاسة الحكومة .

حزب الكتائب :

يقود الحزب حاليا رئيسه المحامي منير الحاج ، ومن الأهمية الإشارة إلى أن الشعبية الواسعة التي كان يتمتع بها حزب الكتائب إبان قيادة مؤسسة بيار الجميل لم

---

(1) السفير، الحياة والوسط البحرينية مايو ٢٠٠٥

(2) انظر الفصل الخامس " الشخصية اللبنانية " في هذا الكتاب .

تعد موجودة، فبعد وفاة بيار الجميل وانتهاء الحرب اللبنانية دبت الخلافات القوية بين قيادات الحزب؛ وبالتالي تشتت هذه القاعدة الشعبية الواسعة ..

حزب الله :

لحزب الله الذي يقوده السيد حسن نصر الله وجود كثيف في جميع المناطق اللبنانية. وقد أسس الحزب الشيخ صبحي الطفيلي سنه١٩٨٢ وأصبح له دور فعَّال في الحياة السياسية اللبنانية لا يمكن تجاوزه. وقد توسعت القاعدة الشعبية لحزب الله بعد نجاحه في قيادة المقاومة اللبنانية وطرد الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي وهو ممثل الحلف الإيراني / السوري في لبنان .

حركة أمل :

يرأس الحركة رئيس مجلس النواب الحالي نبيه بري وقد نجح الرئيس نبيه بري في الحفاظ علي نهج حركة أمل التي أسسها الإمام موسي الصدر في بداية التسعينيات، ونجح بري في تكوين حركة استقطابية واسعة في صفوف المسلمين الشيعة .

آل كرامي :

لعائلة كرامي وجود سياسي تاريخي في مدينة طرابلس ، ورئيس الوزراء المستقيل عمر كرامي يعتمد في تحركه علي قدراته الشخصية، حيث تولي رئاسة الوزارة أكثر من مرة، وعلي إرث والده عبد الحميد كرامي وشقيقه رئيس الوزراء الراحل رشيد كرامي ، ويرتبط بعلاقات وثيقة مع سوريا .

سليمان فرنجية :

يتمحور النشاط السياسي والانتخابي الرئيسي للوزير سليمان فرنجية في منطقة زغرتا طرابلس في محافظة الشمال، ويرأس حاليا لائحة ائتلافية انتخابية مع وزير

النقل نجيب ميقاتي في مواجهة اللائحة التي يتزعمها الرئيس عمر كرامي، ويتمتع الوزير فرنجية بتأييد واسع وسط الطوائف المسيحية في قري محافظة الشمال، وخصوصا في منطقه زغرتا.

الحزب السوري القومي الاجتماعي :

يرأس الحزب حاليا السيد عليّ قانصو وللحزب قاعدة حزبية واسعة في جميع المناطق اللبنانية ، والحزب متحالف مع نبيه بري وحزب الله في الجنوب، وعلاقاته جيدة مع دمشق .

الحزب التقدمي الاشتراكي :

رأس الحزب النائب وليد جنبلاط خلفا لوالده كمال جنبلاط مؤسس الحزب سنة١٩٤٩ الذي اغتيل إبان الحرب الأهلية ، ويوجد الحزب بصوره قوية في صفوف الطائفة الدرزية في جبل لبنان، وخصوصا في منطقتي الشوف وعالية، كما توجد للحزب امتدادات أقل في صفوف الطوائف الإسلامية والمسيحية، ويسعى جنبلاط حاليا لمصالحة المسيحيين، حيث كان للحرب الأهلية دور سلبي كبير بين الطرفين، ولذلك يعمل علي إعادة من تهجر من سكان القرى المسيحية في الجبل.ويعتبر وليد جنبلاط الذي يحوز علي تأييد الغالبية الساحقة من الطائفة الدرزية من الزعماء اللبنانيين الذين يشكلون المعادلة السياسية اللبنانية ..

الجماعة الإسلامية :

للجماعة الإسلامية انتشار واسع في العديد من المناطق اللبنانية حيث يوجد المسلمون السنة الذين يشكلون٢٥% من تعداد سكان البلاد، وهذا الانتشار يبرز بصوره واسعة في مدينه طرابلس وباقي محافظة الشمال عنه في بقية المناطق الأخرى من لبنان.(1)

(1) انظر " القوي السياسية في لبنان " جريدة الأهرام بتاريخ ١٩ / ٣ /٢٠٠٥

نتائج الانتخابات البرلمانية اللبنانية (٢٠٠٥)

يتألف مجلس النواب اللبناني من ١٢٨ نائبا. تمكن تحالف قوى المعارضة(جماعة ١٤ آزار) من الحصول على (٧٢) مقعدا نيابيا الأمر الذي أعطاها أغلبية مطلقة تتيح لهم تقرير من يشغل منصب رئاسة المجلس ورئاسة الحكومة والحصول على تأييد كافٍ لإقرار مشاريع القوانين التي تتبناها. وتوزعت مقاعد تحالف المعارضة على النحو التالي :

تيار المستقبل (كتلة الحريري) ٣٦ مقعدا ؛ اللقاء النيابي الديمقراطي (كتلة جنبلاط) ١٥ مقعدا ؛ تيار القوات اللبنانية (جعجع) ٦ مقاعد ؛ لقاء قرنة شهوان ٤ مقاعد ؛ الكتائب الإصلاحية مقعدان ؛ اليسار الديمقراطي مقعد واحد؛ التجدد الديمقراطي مقعد واحد؛ معارضون مستقلون ٤ مقاعد؛ التكتل الطرابلسي ٣ مقاعد .

أما بقية المقاعد فتوزعت على النحو التالي: حركة أمل ١٥ مقعدا ؛ حزب الله ١٤ مقعدا ؛ التيار الوطني الحر (ميشيل عون) ١٤ مقعدا ؛ الكتلة الشعبية (إيلي سكاف) ٥ مقاعد ؛ ميشيل المر وحزب الطاشناق ٣ مقاعد؛ الحزب القومي السوري مقعدان ؛ حزب البعث مقعد واحد؛ مستقلون مقعدان .(١)

تشكل الانتخابات التشريعية اللبنانية الأخيرة ، نقطه تحول مهمة في تاريخ لبنان السياسي، وبداية لمرحلة جديدة من العمل الوطني الذي يستهدف مصلحه لبنان وإعلاء شانه.

والواقع أن هناك دروسا عدة يمكن استخلاصها من تلك الانتخابات :

أولها : أن هناك انحياز غالبية اللبنانيين علي اختلاف طوائفهم لخيار العمل السياسي السلمي وإدارة خلافاتهم السياسية بطريقه قانونية في إطار احترام قواعد

(1) السفير، الحياة والوسط البحرينية مايو ٢٠٠٥

الديمقراطية ، وهذا خير ضمانه لسد الطريق أمام محاولات البعض لزعزعة الأمن والاستقرار من خلال أسلوب السيارات المفخخة ، والاغتيالات وآخرها الحادث الذي استهدف الأمين العام الأسبق للحزب الشيوعي اللبناني .

وثانيها : أن الانتخابات جرت بطريقة نزيهة وحرة باعتراف جميع أطراف المعادلة السياسية ، ولم يكن هناك تشكيك أو اتهامات جوهرية بالتزوير أو انتهاكات خطيرة كما جري العرف .

وثالثها : أن نتائج الانتخابات توضح أن هناك خريطة سياسية تتشكل في لبنان ترتكز علي تحالفات وتوازنات جديدة .

رابعها : وهو الأهم أن مرحلة ما بعد الانتخابات تتطلب تكاتف جهود جميع اللبنانيين لاحتواء أية محاولات تعبث بالاستقرار اللبناني وجر البلاد إلي شبح الحرب الأهلية من جديد ، كذلك ضرورة الاستمرار في مسيرة العمل السياسي الوطني ، وتغليب مصلحة لبنان العليا علي أية اعتبارات أخرى ، كما أن الحكومة الجديدة يقع عليها عبء الحفاظ علي الوحدة الوطنية اللبنانية ومعالجة الملفات العاجلة ، وأهمها استكمال التحقيق في جرائم الاغتيال التي طالت عددا من الشخصيات في مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، أيضا مواصلة عملية التنمية ومسيره الإصلاح السياسي. " (1)

وبفوز جماعة ١٤ آزار بالأغلبية المطلقة تمكنت من تشكيل الوزارة التي اختير فؤاد السنيورة رئيسا لها .فبناء على المرسوم رقم ١٤٩٥٢ بتاريخ ١٩-٧-٢٠٠٥ سمي دولة الرئيس فؤاد السنيورة رئيسا لمجلس الوزراء .

وبناء على المرسوم رقم ١٤٩٥٣ بتاريخ ١٩-٧-٢٠٠٥ شكل دولة الرئيس الحكومة، وتألفت من اثنين وعشرين وزيرا .

(1) رأي الأهرام " ما بعد الانتخابات اللبنانية " تاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٠٦

وجاء في البيان الوزاري للحكومة التاسعة والستون ، حكومة دولة الرئيس فؤاد السنيورة ما يلي :

" إنه البيان الموجَّهُ إلى شباب لبنان وشعب لبنان الناهض الذي انتفض لكرامة الوطن وحرر جنوبه وبقاعه الغربي وعمل على تعزيز استقلالِه وسيادتِه وبادر إلى تجاوزِ مِحَنِ الماضي، بعد استشهاد صانع الإنجازات الكبرى التي تحققت على مدى السنوات الماضية الرئيس الشهيد رفيق الحريري والذي كان هو من يجب أن يكون اليوم أمامكم .

إنه بيان العفو والمصالحة والتسامح والحوار والوفاق، بيان الأَعلامِ المرفوعة والحناجر المدوِّية. **بيان تلاقي ساحات الديمقراطية، بكل مشاربها واندماجها اليوم في إطار حكومتنا .**

انه بيان مراجعة الماضي من أجل استيعابه وتجاوزه، وبيان الدخولِ إلى المستقبل باقتحامه. بيان الانفتاح على جميع اللبنانيين وعلى الأشقاء وعلى العالم أجمع ليستفيدَ لبنان من مقوماته الوطنية والقومية والحضارية.

لذلك، ستجدون في هذا البيان تمسكاً راسخاً بالمسلَّمات الوطنية وفي طليعتها **العملُ على تطبيق اتفاق الطائف**، وتوجهاً قاطعاً وملتزماً بالعمل على تصحيح الأخطاء وإطلاق الإصلاح وإحياء المؤسسات وقهر الفساد والقضاء على الهدر، ووضع الأُسُس الثابتة للمستقبل الواعد والزاهر.

إنه بيان العودة إلى الدستور، إلى سيادة القانون، إلى المصالحة الحقيقية، إلى حياة مدنية، تضبط الأداء الحكومي والتصرف الأمني ضمن الأصول الديمقراطية احتراماً لكرامة المواطنين وحرياتهم، وحقِّهم في دولتهم ونظامهم، واحتراماً لقيم العدالة وحقوق الإنسان. وعلى هذه القواعد فهو بيانٌ يدعو بكل إخلاص مجلسَكم الكريم إلى ممارسة المساءلة الدورية لنا وإلى متابعة ومحاسبة تصرفاتنا على الدوام.

وتؤكد الحكومة التزامها بأن لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لأي تنظيم أو قوة أو دولة تستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا تأكيداً لمبدأ أن أمن لبنان من أمن سوريا وبالعكس.

كما تجدد الحكومة تأكيدها على التضامن والتعاون مع الشقيقة سوريا وعلى أهمية تنسيق الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي. وستبادر الحكومة فور نيلها الثقة إلى معالجة أزمة الحدود الطارئة بما يعيد الأوضاع إلى مسارها الطبيعي وإلى ما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين بلدين جارين وشقيقين **وأن تعمد إلى معالجة السلبيات الأخرى التي تضر بمصالح البلدين، والتطلع إلى مستقبل مشرق وتعاون كامل في مختلف المجالات، وذلك في إطار السيادة والاستقلال لكلٍ منهما لدرء المخاطر والتحديات الناجمة عن الضغوطات والتحولات الإقليمية والدولية.**

وتؤكد الحكومة على التزامها بمتابعة قضية المفقودين والمعتقلين في السجون السورية وذلك من خلال اللجنة المشتركة اللبنانية – السورية التي تم الإتفاق عليها بين البلدين.

وتؤكد الحكومة حرصها على التمسك باحترام القانون الدولي وحسن العلاقة مع الشرعية الدولية واحترام قراراتها وذلك في إطار السيادة والتضامن والوحدة الوطنية. كذلك وفي إطار إطلاق حوار داخلي لبناني بهدف الوصول إلى توافق وطني يقوم على تعزيز الوحدة الوطنية والتأكيد على مصالح البلاد العليا، والعمل على تعزيز موقع لبنان وصدقيته ضمن الأسرة الدولية.

وتعتبر الحكومة أن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية .

كذلك تؤكد الحكومة على الاستمرار في رفض التوطين الذي يُخِلُّ بالحقّ العربي الفلسطيني، ويتناقض مع وثيقة الوفاق الوطني.

وتعلن الحكومة عن اهتمامها بمتابعة قضية الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عنهم.

تتعهد الحكومة بدعم الجيش وتعزيز قوى الأمن الداخلي وتوفير كل الإمكانيات التي تمكنها من القيام بمهامها الوطنية. وستكون من أولويات هذه الحكومة إعادة بناء المؤسسات والأجهزة الأمنية وتحديد مهامها وصلاحياتها ومسؤولياتها ومتطلباتها وكذلك إخضاعها للمبادئ التي نص عليها اتفاق الطائف بالنسبة إلى صلاحيات الأمن العسكري وحدوده من جهة وحماية الحياة المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبنانيين من أية وصاية من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذا التوجه الإصلاحي ستستكمل الحكومة المناقلات والتعيينات اللازمة على كل المستويات القيادية.

تعتبر الحكومة أن هذه الحقبة هي مرحلةٌ جديدة في تاريخ لبنان، **إنَّها حَقبةُ تطبيق اتفاق الطائف، وحَقبة احترام الدور الذي أنيط بالمؤسسات الدستورية وبخاصة مؤسسة مجلس النواب ومؤسسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية فصل السلطات من ضمن صيغة التعاون بينهما.**

لذا تصرّ الحكومة على تفعيل العلاقة الجيدة بين هاتين المؤسستين الدستوريتين، **وإرساء جو التضامن الديمقراطي من خلال الإفصاح والشفافية في العمل، والمساءلة، والشرح، والتواصل المستمر، والمحاسبة في إطار مؤسساتي**، بما يتيح لوزارة الدولة لشئون مجلس النواب لعب دور جديد وفاعل في هذا المجال.

وفي هذا الخصوص، ترحب الحكومة بالمبادرة إلى إطلاق فكرة الجلسات الدورية للمساءلة، جرياً على ما هو معمول به في العديد من الدول الديمقراطية وبما

يؤكد على الفصل بين السلطتين التشريعية من جهة، والتنفيذية من جهة أخرى، وبما يعزز الممارسة الديمقراطية والدستورية ويرفع مستويات الإفصاح والمحاسبة وحسن الأداء. **ما عاد مقبولاً أن يعيش اللبنانيون في ظلّ دستورٍ نضعُهُ ولا نطبقه أو نلتزم به. ومؤسَّسات أكثرُها لا يعمل. وقوانين لا تنفَّذ .**

وما عاد مقبولاً أن يظلَّ أَمْنُ المُواطن عُرضةً للاهتزاز، وعيش المُواطن عُرضةً للضَياع. ومُشكلات المُواطن الكبيرة والصغيرة لا يُعالَجُ معظمُها إلاّ في وسائل الإعلام، ومن ضمن الإثارة المعهودة.

إذا كنا نريد لوطننا البقاءَ والاستمرار والنهوض، فلا بُدَّ من التغيير والتجديد والإصلاح. **والإصلاحُ مؤْلمٌ، والتغييرُ أكثر إيلاماً. وهما مؤْلمان لأنهما اصطدما دائماً بمصالحَ مستقرّةٍ نجح أهلُها في تصويرها باعتبارِها مصالحَ طائفةٍ ما، أو منطِقةٍ ما، أو زعامةٍ ما.**

نحنُ والعربُ والعالَمُ أمام شعبٍ خرجت ملايينُهُ طلباً للوفاق والتوافق، وطلباً للحرية، وطلباً للدولة القوية القادرة، وطلباً للديمقراطية، والعيش الكريم. ولا عيشَ ولا كرامةَ ولا حريةَ إلاّ بالتغيير الذي يُجدِّدُ النظام، وإلاّ **بالإصلاح الذي يُصوِّبُ مسارَ عملِ المؤسسات، ويضعُ الدستورَ والقوانينَ موضعَ الاحترام والتنفيذ، ويحقّقُ النهوض للوطن والدولة والنظام.**

والمسؤوليةُ مشتركة. والوطنُ واحد. والدولةُ واحدة. وينبغي تطوير النظام بما يسمح بمواجهة المشكلات والتحديات، أو يستمرَّ اللبنانيون في البحث عن نظامٍ يصونُ وجودَهم وحرياتِهِمْ وعيشَهُمُ المشترك، ومستقبلَهُمُ الواعد. فالأَوطان لا تتغير ولا تُستبدَل. والدولُ لا تتغيرُ ولا تُستبدَل، وإنما تتغير الأنظمةُ وتتجددُ أو تسقُط. ولأننا نريدُ أن ننجح ولا نسقُط يكونُ علينا العملُ بكلّ قوانا على تجديد النظام وإصلاحه.

الحاجاتُ كثيرة، والإمكاناتُ ضئيلة، **ومتى تم التوحد من حول هذه الأهداف ومتى توافرت العزيمةُ والإرادةُ أمكن إقناعُ الآخرين بجديتِنا وبمساعدِتنا**، وبالتالي أمكن تحسين المردود وأمكن تحقيق الأهداف. لا بد أن نبدأ هذا البرنامجَ الطموحَ، هذا المسار من خلال ورش عمل محددة، ونتقدمَ فيه على أساس الإنجاز، وعلى أساس ذهنية التجديد والتطوير ومكافحة اليأس والـلا جدوى. فالمطلوب إذن أمران اثنان: ذهنية التطوير والتجديد، وبدءُ المسار الوطني النهضوي الجديد .(1)

ومن الملاحظ تركيز بيان الوزارة على العمل على تطبيق اتفاق الطائف ، و تلاقي شتى المشارب واندماجها في إطار الحكومة ، والعودة إلى الدستور، وإلى سيادة القانون، وإلى المصالحة الحقيقية، وإلى حياة مدنية، تضبط الأداء الحكومي والتصرف الأمني ضمن الأصول الديمقراطية ، والتأكيد على الالتزام بأن لبنان لن يكون ممراً أو مستقراً لأي تنظيم أو قوة أو دولة تستهدف المساس بأمنه ، والتأكيد على الالتزام بمتابعة قضية المفقودين والمعتقلين في السجون السورية ، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية ، إنَّها حَقبةُ تطبيق اتفاق الطائف، وحَقبة احترام الدور الذي أنيط بالمؤسسات الدستورية وبخاصة مؤسسة مجلس النواب ومؤسسة مجلس الوزراء " فما عاد مقبولاً أن يعيش اللبنانيون في ظلّ دستورٍ نضعُهُ ولا نطبقه أو نلتزم به. ومؤسَّسات أكثرُها لا يعمل. وقوانين لا تنفَّذ "

دوافع حزب الله للقيام بعملية الوعد الصادق

بدأت وزارة السنيورة في تطبيق برنامجها الطموح ، لكن هناك مشكلة كانت الوزارة تعتبرها عقبة في سبيل وحدة لبنان ، وسيادة الدستور ، وتطبيق اتفاق الطائف وقرار

(1) الجمهورية اللبنانية ، رئاسة مجلس والوزراء ، المديرية العامة .

الأمم المتحدة ١٥٥٩ ، وهي سلاح حزب الله ، فلم يعد مقبولا وقد نُزِع سلاح جميع الميليشيات أن تبقى هناك طائفة مسلحة ذات سيادة خارجة عن سيادة الدولة ، ولا سيما إذا كانت هذه الطائفة لها علاقات خاصة بأطراف خارجية لها أجندتها الخاصة التي ليست بالضرورة متطابقة مع مصلحة لبنان بل في أحايين كثيرة كانت متعارضة معها ، فمن مصلحة لبنان تهدئة الصراع مع إسرائيل والسير في طريق التسوية السلمية معها حتى تتفرغ للتنمية والتعمير والإصلاحات الداخلية التي تأثرت كثيرا بهذا الصراع الطويل المرير الذي – ربما – كان له ما يبرره فيما قبل حيث كانت إسرائيل والميليشيات التابعة لها تبسط نفوذها على الجزء الجنوبي من الأرض اللبنانية .

أما وقد تحرر الجنوب ، ولم يبق إلا جزء صغير – مزارع شبعا – يمكن التوصل فيه لحل عن طريق المفاوضات الدولية . وقد تمت فعلا عدة اجتماعات دولية لبحث مشكلة مزارع شبعا فور انسحاب القوات السورية من لبنان حتى تقطع الطريق على سوريا للتدخل ثانية في الشأن اللبناني متخذة مزارع شبعا المحتلة ذريعة للتدخل في الشأن اللبناني وربط مسار المفاوضات والتسوية الشاملة الإسرائيلية / اللبنانية بالإسرائيلية / السورية .

فقد ذكرت أنباء صحفية أن اجتماعات مكثفة عقدت في العاصمة الفرنسية باريس، بمشاركة ممثلين أوروبيين وعرب وإسرائيليين، تحت إشراف الإدارة الأمريكية وضغط منها، خصوصا علي الجانب الإسرائيلي، للبحث في آليات الانسحاب الإسرائيلي من القسم اللبناني من مزارع شبعا، وأنه تم التوصل إلي تفاهم علي أن تنفذ قوات الاحتلال الإسرائيلي عملية إعادة انتشار واسعة في تلال تلك المنطقة وهضباتها، تؤدي إلي إخلاء كل المنطقة المتنازع عليها، والتي تطالب بها السلطة اللبنانية وحزب الله ، علي أن تنشر فيها قوات الفصل الدولية الموجودة في مرتفعات الجولان ، وتوسع تمركزها من سفوح جبل الشيخ الجنوبية الغربية إلي منطقه شبعا.

ويقضي هذا التفاهم، بأن تصبح مزارع شبعا أو المنطقة المحيطة بها من كل الأنحاء منطقه دولية مشتركة تتقاسم السيطرة عليها الدول الثلاث سوريا ولبنان وإسرائيل، وكل ما في المنطقة الخاضعة له، وهذا يعني عمليا عودة الأراضي التي يطالب بها لبنان وأهالي شبعا إلي السيادة اللبنانية بتغطية من الأمم المتحدة في انتظار التوصل إلي السلام علي المسار السوري الإسرائيلي، حيث يتم تسليم المنطقة إلي لبنان . (1)

أما وقد وصلت المفاوضات الإسرائيلية / اللبنانية إلى هذا الحد ، فَلِمَ يظل أَمْنُ المُواطن اللبناني عُرضةً للاهتزاز ، وعيشه عُرضةً للضَياع بسبب طائفة تملك قرار الحرب من دون الحكومة ، مليشيا مسلحة لا تخضع لسلطة مجلس الوزراء الذي من صلاحيته – وفق اتفاق الطائف – خضوع القوات المسلحة لسلطته " إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة " كما أن قرار الحرب والسلم، والتعبئة العامة، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء – كما نص على ذلك اتفاق الطائف أيضا – فكيف يترك لطائفة ما سلطة اتخاذ مثل هذه القرارات الخطيرة من دون مجلس الوزراء .

وفي المقابل فإن حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله قد ظل حريصا دائما علي إعلان تحالفه مع سوريا رغم الاغتيالات التي حصلت بعد مقتل الرئيس الحريري ، ورغم التدخلات السورية الأمنية العلنية في الشأن اللبناني. لكنه حرص أيضا علي عدم القطع أو التخاصم مع النائب سعد الحريري والرئيس السنيورة ، رغم تكرر الأزمات في العلاقة بين الطرفين .

وقد اتضح من جلسات مجلس الوزراء، ومن المحادثات مع الحريري والسنيورة ، ومن جلسات هيئة الحوار الوطني ، أن المقصود من هذه المطاولة والاعتدال الظاهر

(1) فتحي محمود " أنباء عن اجتماع في باريس لبحث آلية الانسحاب الإسرائيلي من مزرع شبعا " جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٥

الحفاظ بأي ثمن علي السلاح بيد الحزب، تارة باسم رد الاعتداءات الإسرائيلية أو تحرير مزارع شبعا؛ وطورا بالاستمهال لحين الاتفاق علي استراتيجية الدفاع عن لبنان؛ وبانتظار ذلك فإن سلاح الحزب كما قال أمينه العام ليس للهجوم بل لتحقيق توازن الرعب مع العدو ! (1)

كما أن سوريا – حليفة حزب الله – تريد دائما ربط مسار المفاوضات والتسوية الشاملة السورية / الإسرائيلية ، بالإسرائيلية / اللبنانية فهي تستخدم لبنان وصراعها مع إسرائيل كورقة ضغط على إسرائيل لتحرير الجولان السورية !! وترفض رفضا تاما فصل المسارين لأنها في هذه الحالة سوف تضطر لخوض صراع مباشر مع إسرائيل وهو مالا تريده و لا تقوى عليه ، وتفضل عليه قيام لبنان أو حزب الله تحديدا بهذا الصراع بالوكالة عنها وهو ما يضر بالغ الضرر بالمصلحة اللبنانية .

لذا تسعى سوريا دائما لإحباط أي تسوية لبنانية / إسرائيلية لأنها تجعل سوريا في مواجهة مباشرة مع إسرائيل ، وهي لا ترضى في المفاوضات مع إسرائيل إلا بتلازم المسارين اللبناني والسوري بل والفلسطيني أحيانا لتبدو أما العالم العربي أنها الراعي الرسمي لحقوق الشعب الفلسطيني واللبناني هذا ما تحاول سوريا وحلفاؤها من اللبنانيين تأكيده دائما والذي عبر عنه وزير الخارجية اللبناني الأسبق محمود حمود بقوله :

" وبالرغم من إمكانيات السلام الضئيلة اليوم، يستمر لبنان بالسعي نحو السلام ضمن الثوابت الوطنية، متمسكا بتلازم المسارين اللبناني والسوري وبمستلزمات السلام الشامل والعادل التي تتمحور حول الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وبإقامة

(1) د. رضوان السيد " لبنان في مهب الصراع علي المنطقة العربية " جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٦

دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس على ترابهم الوطني وبتسوية مشكلة اللاجئين على أساس حق العودة ، وكذلك بالانسحاب الكامل من الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ومن بقية الأراضي اللبنانية التي تحتلها إسرائيل. (1)

فسوريا العاجزة عن مواجهة إسرائيل تتخذ كلا من المقاومة الفلسطينية واللبنانية كوكيلين عنها في صراعها مع إسرائيل وهي لا تتوانى في التضحية بمستقبل هذين البلدين المنكوبين في سبيل الوصول إلى تسوية مرضية لها مع إسرائيل حول الجولان ، وإن كان الخطاب المعلن للنظام السوري هو دعم المقاومة العربية (فلسطينية ولبنانية) للحصول على حقوقهما المشروعة من منطلقات قومية عربية تحمل سوريا لواءها بعدما تخلت عنها مصر بعد جمال عبد الناصر !!

ويوجه إبراهيم نافع عدة أسئلة للنظام السوري في هذا الصدد فيقول :

" هل ستذهبون إلى المؤتمر الدولي في المفاوضات المباشرة مع إسرائيل لاستعادة الجولان دون تفريط في الأرض والسيادة ؟

هل ستعفون الأشقاء الأردنيين والفلسطينيين من مؤامراتكم المعتادة لإفساد أي جهد مشترك للتقارب بينهم ولاسترداد الأرض المحتلة بالقوات الإسرائيلية ؟

هل ستتوقفون عن ممارسة ألعابكم الشيطانية لشق الجبهة الفلسطينية ، واستقطاب بعض فصائلها للخروج على القيادة الشرعية تحت أية مسميات تستهدف عرقلة جهود الحل العادل ؟

ثم بعد عشر سنوات رجعتم لبعض أراضي لبنان . ألم يحن الوقت بعد لترفعوا أيديكم عن لبنان الذي تمزق بفضل الوجود السوري المزمن فيه شر ممزق ؟

---

(1) من محاضرة وزير الخارجية والمغتربين – الأستاذ محمود حمود حول " ثوابت سياسة لبنان الخارجية بعد الطائف " في ٢٠٠٢/٢/٢٧ – وزارة الدفاع .

ألم تقتنعوا بعد بأن وجودكم في لبنان قد أسهم في تعقيد مشكلاته ، وتعميق الفرقة والتجزئة فيه بعد أن سمحتم بإدخال النفوذ الإيراني إليه حتى أصبح أحد مشاكله المتفجرة الآن ؟

ألم يحن الوقت بعد لكي تتركوا للبنانيين أنفسهم حق اتخاذ القرار المستقل في إعادة وحدة أراضيه ، وفي التفاوض من أجل التسوية الشاملة لاستعادة جنوبه المحتل ؟

أم ماذا تريدون بالضبط ؟

وكل ما سبق سوف يحدث يوما ما بالضرورة لأنه حتمية تاريخية لا يمكن تأجيلها إلى الأبد ولأن الصمت العربي عن سياستكم التخريبية لن يطول أكثر مما طال ."(1)

هذا هو هدف سوريا من تواجدها في لبنان منذ ١٩٧٦ وحتى خروجها مكرهة بعد اغتيال رفيق الحريري الذي كان يعارض الوجود السوري في لبنان ويعده عبئا ثقيلا على لبنان يضاعف من مشاكله ويؤخر تقدمه واستقراره ، وعلى الرغم من خروج القوات العسكرية السورية من لبنان في أبريل عام ٢٠٠٥ إلا أن حلفاء سوريا وعملاءها ومخابراتها بقت ذات تأثير قوي ومؤثر في لبنان ، ويعد حزب الله هو أكبر حلفاءها .

" وسوريا المعزولة والمُتْعَبَة بعد الخروج من لبنان، وتحوُّل النظام إلى بُعبُع في الداخل والخارج، يعودُ لها دورٌ من نوعٍ ما، اعتاد نظامُها، نظامُ المقاولات والمبادلات عليه طوالَ ثلاثين عاماً. النظام السوري خالي الوفاض الآن داخلاً وخارجاً " (2)

أما إيران قبلة حزب الله الروحية فإنها كانت تمر بأزمة دولية أهم أسبابها :

١- فشل الجولة الأولي من المحادثات بين موفدها لاريجاني، وبين وفد الاتحاد الأوروبي بشأن العرض الأوروبي ببروكسل لبدائل النووي، وتصريح الأوروبيين(سولانا وغيره) بأنهم يتجهون لإعادة الملف النووي الإيراني إلي مجلس الأمن .

---

(1) إبراهيم نافع " آفاق التسعينات " مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ٢٠٠

(2) رضوان السيد " لبنان وصراع العرب وإيران " جريدة الشرق الأوسط في تاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٦

وكانت إيران قد حذرت في مناسبات مختلفة أنها ستستخدم نفوذها في فلسطين ولبنان والعراق وأفغانستان، إذا أحيل ملفها النووي إلى مجلس الأمن وفرضت عليها عقوبات. [1]

٢- استباق اجتماع الدول الصناعية الثماني ببطرسبرج (١٦-١٧ /٧ / ٢٠٠٦) الذي كان مقدرا له الانشغال بالنووي الإيراني بالذات، خاصة بعد تحول موقف روسيا إلي جانب إعادة الملف النووي إلي مجلس الأمن .

٣- التوتر الذي طرأ علي العلاقات العربية الإيرانية بعد اجتماع دول الجوار العراقي بطهران قبل أسبوعين، إذ دأبت إيران منذ أواسط عام ٢٠٠٥ علي تكثيف اتصالاتها بدول الخليج، وحتى بمصر، مطمئنة إلي أنها لا تقصد بالنووي أو بسياستها في العراق المساس بالمصالح العربية؛ وأنها إنما تريد استعاده التوازن بعد أن ظلت الولايات المتحدة خلال أكثر من عقدين تحاصرها، وتنال من مصالحها الوطنية. وفي الشهور الأخيرة خطت خطوة أبعد للأمام تجاه العرب عندما نبهت إلي إمكان التعاون معهم لحل المشكلات الناجمة والمتفاقمة في العراق وفلسطين. لكنها في اجتماع طهران لدول الجوار اعتبرت أن مشكلة العراق ستنتهي بالانسحاب الأمريكي منه، والمطلوب مواجهة السياسات الأمريكية والإسرائيلية بفلسطين ولبنان وسوريا، وهي الجهات التي لا تزال أراضيها محتلة، وهكذا فقد شعرت بعض الأطراف العربية بأن هناك نوعا من الابتزاز والاستقواء ومحاولات الاستغلال [2]

وفي فلسطين كان الوضع متأزما بعد أن قامت حماس بقتل جنديين إسرائيليين، واختطاف ثالث . في ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٦ وقد وجدت إسرائيل في ذلك ذريعة لاجتياح

([1]) محمد عباس ناجي " حرب لبنان.. مكاسب وخسائر إيران " إسلام أون لاين – نت ٢٠٠٦/٠٨/٢٣م

(2) د. رضوان السيد " لبنان في مهب الصراع علي المنطقة العربية " جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠٠٦

غزة التي كانت قد انسحبت منها ، واعتقال معظم وزراء حكومة حماس ، وشن غارات وحشية عليها مما كبد الشعب الفلسطيني عشرات القتلى ومئات الجرحى غير هدم البيوت وتدمير البنية التحتية ، وإغلاق المعابر مما كبد الفلسطينيين خسائر مادية وبشرية كبيرة ومازال الاعتداء مستمرا .

ويعتبر حزب الله أن سلاحه هو مصدر قوة للبنان لأنه كما يقول الحزب يقيم من خلاله توازن رعب مع إسرائيل . إلا أن قوى الأكثرية الحالية تعتبر أن الجيش اللبناني هو الذي يجب أن يقوم بدوره في حماية لبنان، وأنه لا موجب لبقاء سلاح حزب الله بعد أن أتمت إسرائيل انسحابا من الجنوب خاصة وأنه الميلشيا الوحيدة التي ما تزال تحتفظ بسلاحها بعد أن حلت كل الميليشيات اللبنانية نفسها مطلع التسعينات .

ويعبر أطراف لبنانيون عن مخاوفهم من بقاء السلاح في يد طرف لبناني ينتمي إلى طائفة معينة في ظل الصراع الداخلي القائم والانقسام الحاد بين القوى الموالية لسوريا وإيران ، وتلك التي تحملها مسؤولية الاغتيالات التي سجلت في لبنان أرقاما قياسية .

ويرفض حزب الله دمجه في الجيش ويعتبر أن الصيغة الوحيدة التي يقبل بها هي بقاء سلاحه وقيامه بالتنسيق مع الجيش وهو ما ترفضه قوى الأكثرية التي تعتبر أن قرار السلم والحرب يجب أن يعود للدولة وحدها وليس لأي طرف داخلي .

يذكر أن قادة الأحزاب والقوى اللبنانية سيجتمعون مجددا في الثامن من أغسطس ٢٠٠٦ لاستكمال البحث في البند المتعلق بسلاح حزب الله بعد أن عرض أمين عام الحزب وجهة نظره أمام المتحاورين وفيها أكد وجوب احتفاظ الحزب بسلاحه . [1]

[1]) نقلا عن وكالة الأنباء BBC الأربعاء ٢٤ مايو ٢٠٠٦

حسن نصر اللّه يشعل فتيل المعركة مع إسرائيل

وجد حزب الله نفسه في مأزق حقيقي هو وحلفاؤه في الداخل والخارج فلم يجد بداً من القيام بعملية حربية تثير معركة محدودة – وليست حربا شاملة – مع إسرائيل فأقدام على قتل ثمانية جنود إسرائيليين وخطف اثنين من خارج الحدود الدولية اللبنانية يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٦ ، وكان حسن نصر الله يظن أن رد الفعل الإسرائيلي سيكون محدودا فلا يتجاوز قصف بعض مواقع حزب الله بالطائرات أو المدافع بغرض كف حزب الله عن الإقدام على مثل هذه العمليات مرة ثانية .

لذا كان كانت العملية التي قام بها عملية محدودة ، وكانت خسائر إسرائيل فيها قليلة أيضا .

" إن عدد الجنود الإسرائيليين الذين لقوا حتفهم في هجوم حزب الله وما تبعه من مواجهات بلغ ثمانية إضافة إلى ٢١ جريحا إسرائيليا." (1) بالإضافة إلى أسير جنديين إسرائيليين .

وعقد حسن نصر الله مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن الجنديين الإسرائيليين الذين أسرهما الحزب في مكان آمن، ولن يتم تسليمها إلى إسرائيل إلا بوسيلة واحدة هي "التفاوض غير المباشر والتبادل "مع أسرى في سجون الاحتلال .

ولم يكن يفكر حسن نصر الله مطلقا – كما صرح هو بذلك – (2) في أن رد الفعل الإسرائيلي سيكون عنيفا يصل لدرجة إقدامها على شن حربا شاملة ومفتوحة على لبنان كلها . إنما كان يتوقع قيام إسرائيل باجتياحات محدودة كما حدث في عام

---

(1) الجزيرة نت .

(2) فقد صرح السيد حسن نصر الله في لقائه مع شبكة " تلفزيون الجديد" : إن "قيادة حزب الله لم تتوقع ولو واحد بالمئة أن عملية أسر الجنديين ستؤدي إلى حرب بهذه السعة وبهذا الحجم،. و لو علمت أن عملية الأسر كانت ستقود إلى هذه النتيجة لما قمنا بها قطعا."

١٩٩٦ عندما دمرت إسرائيل ٧٠ قرية وهجرت نحو ٣٠٠ ألف مواطن لبناني بسبب إطلاق مقاومي حزب الله صواريخ الكاتيوشا على مناطق مأهولة بالسكان في شمال إسرائيل .

لذا فقد نفى حسن نصر الله في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الضاحية الجنوبية ببيروت نيَّة حزب الله التصعيد في الجنوب وأخذ لبنان والمنطقة إلى الحرب، لكنه حذر إسرائيل من أنها إذا اختارت المواجهة والتصعيد فإن المقاومة جاهزة للذهاب إلى أبعد ما يمكن "وعليهم أن يتوقعوا المفاجآت " ، وأشار إلى أن مقاتلي حزب الله ما زالوا يمارسون ضبط النفس ويتصرفون بردود فعل محسوبة ومدروسة.

وهوَّن نصر الله من تهديدات رئيس الأركان الإسرائيلي باجتياح لبنان وإعادته ٢٠ عاما إلى الوراء قائلا إن لبنان الآن غير لبنان قبل ٢٠ عاما والمقاومة الآن غير وإمكانياتها غير وتهديده "مقياس خطأ " .

ووجه نصر الله رسالة إلى الداخل اللبناني طالب خلالها الحكومة والمسئولين والسياسيين بتحمل مسؤولياتهم الوطنية وحذرهم فيها من التصرف بطريقة تشكل غطاء للعدوان الإسرائيلي على لبنان .

ونفى حسن نصر الله أن يكون لهجوم ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أي علاقة بالحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة عقب أسر المقاومة الفلسطينية جنديا للاحتلال في معبر كرم أبو سالم جنوب القطاع، مشيرا إلى أن العملية مخطط لها منذ ثلاثة أشهر .

لكنه عاد فأكد أن العملية التي نفذها حزب الله تشكل دعما كبيرا ومساندة كبيرة للفلسطينيين، مشيرا إلى أنها قد تكون مخرجا فكون الإسرائيليين لا يريدون التفاوض مع حركة المقاومة الإسلامية حماس، إلا أنهم سيتفاوضون مع حزب الله في النهاية لأنهم فعلوها في السابق. (1)

---

(1) الجزيرة نت .

إذن حزب الله كان يخطط لهذه العملية المحدودة من مدة ثلاثة أشهر ، وأنه لا يطلب في نظير تسليم الجنديين الإسرائيليين المختطفين الإفراج عن المعتقلين الثلاثة اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بل الدخول في مفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى العرب المعتقلين في السجون الإسرائيلية والذين يبلغ عددهم نحو (١٠٠٠٠٠) معتقل !!

وخاطب حسن نصر الله من يقول إنه فوجئ بعملية الخطف بقوله ' لقد أعلنت ذلك أكثر من مرة و حتى علي طاولة الحوار أكدت أننا سنعمل علي خطف جنود للعدو من أجل تحرير أسرانا.. هل كان عليّ أيضا أن أبلغهم بالموعد وأنا لا أعرفه ؟'.

وشدد الأمين العام لحزب الله علي أولوية إطلاق سراح الأسير اللبناني سمير القنطار ورفاقه، مؤكدا أن العملية مفتوحة ومتروكة للتفاوض غير المباشر. (1)

وحزب الله إذ أقدم على ما أقدم عليه يريد أن يضرب اثني عشر عصفورا بحجر واحد :

١- أن يشعل الجبهة الإسرائيلية / اللبنانية ليكون ذلك مسوغا لاحتفاظه بسلاحه دفاعا عن لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية التي هو السبب فيها .

٢- شغل أعدائه من جماعة ١٤ آزار بالعدوان الإسرائيلي المتوقع والعمل على إزالة آثار العدوان عن الدخول في صراعات داخلية مع حزب الله .

٣- رفع الغبن عن الشيعة سكان الجنوب الذين عانوا – وما يزالون – من الفقر والحرمان بعدما منعتهم الممارسة الطويلة لتلك السيطرة المارونية من معظم مواقع التأثير السياسي والاقتصادي والإداري .

(1) جريدة الأهرام ٢٢ / يوليو ٢٠٠٦

٤- مساعدة النظام السوري – حليفه – على التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل التي تعلم جيدا ، وتعلن دائما تبعية حزب الله للنظام السوري .

٥- تعطيل إنشاء المحكمة الدولية التي هدفها التحقيق في جريمة اغتيال الشهيد الحريري ، وإبعاد حبل المشنقة عن رقبة بعض المسئولين السوريين فيما لو انتهى التحقيق بإدانتهم .

٦- تخفيف الضغط عن النظام الإيراني فقد قرر أحمدي نجاد بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية – بتأييد المرجعية الشيعية في إيران له – مواصلة برنامج إيران النووي ، من منطلق ولاء حزب الله الشيعي لإيران زعيمة الشيعة وقبلتهم الروحية .

٧- تنفيذ الأجندة الإيرانية التي تهدف على إعادة الإمبراطورية الفارسية التي ورثها العرب عنهم قديما ، والتي تسعى الولايات المتحدة إلى وراثتها حديثا .

٨- تثبيت دعائم الرئيس إميل لحود الذي وصل إلى الحكم على أسنة رماح القوات السورية ، وفور خروجها من لبنان تعالت أصوات المعارضة بالضغط عليه للتخلي عن الحكم الذي وصل إليه بمخالفة دستور البلاد وبدعم مباشر من سوريا .

٩- تخفيف الضغط عن حكومة حماس ، وعن الشعب الفلسطيني بعد الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة على إثر اختطاف الجناح العسكري لحركة حماس قتل جنديين إسرائيليين واختطاف الثالث .

١٠-إظهار الشيعة بمظهر البطولة والفدائية في مواجهة إسرائيل عدو الأمة مما يدعم موقفهم في بلادهم وخاصة في العراق بعدما عاش الشيعة دهورا متطاولة ينظر إليهم من قِبل أهل السنة – علماء وعامة – على أنهم كفار خارجين عن الملة الإسلامية ، وأنهم أشد خطرا على الإسلام والمسلمين من أعدائهم الخارجيين لذا كانوا

دائما يعانون القهر والذل من الحكام السنة وما فعله صدام حسين بشيعة العراق أكبر شاهد على هذا .

١١-كسب الرأي العام العربي الذي يعشق كل من رفع سلاحا في وجه إسرائيل بغض النظر عن جدوى هذا الفعل ونتيجته .

١٢- إعادة لبنان إلى أجواء الحرب الأهلية تمهيدا لعودة سوريا ، وإيران كلاعبين رئيسيين فيه .

لهذه الأسباب أقدم حزب الله يوم ١٢ يوليو ٢٠٠٦ على قتل ثمانية جنود إسرائيليين واختطاف اثنين من خارج الحدود اللبنانية بأوامر من طهران ودمشق ،

ولم يخطر ببال حسن نصر الله أن تقوم إسرائيل بهجوم شامل على لبنان إنما كان يتوقع قيام إسرائيل بعمليات محدودة يقصف فيها الطيران بعض الأهداف لحزب الله ، وربما تقوم بعض الوحدات من الجيش الإسرائيلي باجتياح جزئي لبعض وحدات تمركز قوات حزب الله في الجنوب اللبناني وليس في ذلك كبير خطر على حزب الله لأنه ينفذ بدقة نظرية قتال العصابات (الاختفاء من الميدان عندما يوجد هجوم للعدو إلى أن يمر الغضب) من الصعب جدا إلحاق الهزيمة بها. ويضرب المقاومون العدو ثم يختفون ويذوبون في الشعب ، لكن أن تشن إسرائيل حربا شاملة ومفتوحة تعيد لبنان إلى ٢٠ سنة للوراء فلم يكن في حسبان حزب الله قط .

وفي نفس اليوم الذي قام فيه حزب الله بعمليته ردت القوات الإسرائيلية على عملية حزب الله بشن غارات جوية وبرية وقصف مدفعي على قرى ومواقع حيوية لبنانية في الجنوب مما أسفر عن مقتل مدنيين وتدمير الجسر الرابط بين صور وصيدا إلى جانب قصف محطة كهرباء .

كما انضمت قوات بحرية إسرائيلية للهجوم، واستدعى الجيش الإسرائيلي فرقة احتياط مؤلفة من ستة آلاف جندي لنشرها سريعا شمال إسرائيل .

وقد طالب وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس لبنان بإعادة الجنديين المأسورين. وحمَّل الحكومة اللبنانية المسئولية المباشرة عن مصيرهما وعواقب التطورات.

ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت عملية حزب الله بأنها عمل حربي، وتعهد بأن يكون الرد مؤلما، رافضا التفاوض مع حزب الله لإطلاق سراح الجنديين. ودعا إلى اجتماع طارئ لحكومته مساء هذا اليوم لبحث التطورات والخطوات القادمة.

كما هدد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس بإعادة اجتياح لبنان. وقال بتصريحات للقناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي، إذا لم يعد الجنديان اللذان أسرهما حزب الله، فإن إسرائيل ستعيد عقارب الساعة في لبنان عشرين عاما إلى الوراء. (1)

أهداف إسرائيل من الحرب على لبنان

يؤكد شلومو بروم، الباحث في "مركز يافا للدراسات الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، أن" قوة الاستفزاز (من طرف "حزب الله") ونتائج العملية (أسر الجنديين)" لا تتيح" لإسرائيل إمكانية العودة إلى قواعد اللعبة القديمة، لأن من شأن ذلك أن يبث رسالة إلى حزب الله وأيضًا إلى عناصر أخرى تنشط ضد إسرائيل أن في مقدورهم أن يبادروا إلى استفزازات آخذة في التصاعد دون رد حاد" (من جانب إسرائيل). وفي رأي بروم أن الرد الإسرائيلي الذي لم يتأخر له عدة غايات، وهي كما يكتب :

*الغاية الأولى -جباية ثمن باهظ من مهاجمة أهداف في لبنان، سواء أكان ذلك الثمن مباشرًا من الخسائر اللاحقة بحزب الله أو كان ثمنا سياسيا، عن طريق تقويض مكانة حزب الله داخل لبنان بواسطة المس بأهداف لدولة لبنان، مثل مطار بيروت ومحطة توليد الطاقة وعزل جنوب لبنان عن شماله. والفرضية هنا هي أن من شأن

(1) الجزيرة نت .

ضربات كهذه أن تصاعد الضغط الداخلي على حزب الله من أجل كبح جماحه ومن أجل نزع سلاحه في سياق لاحق. وكل هذه الأمور يفترض بها أن تعيد ترميم ميزان الردع أمام حزب الله.

*الغاية الثانية– إيجاد ضغط دولي على حزب الله وأوصيائه في سوريا وإيران من أجل أن يعملوا هم أيضًا على كبح جماحه، من منطلق الافتراض بأن الأسرة الدولية لا ترغب في رؤية لبنان يتحطم ثانية.

*الغاية الثالثة– إلحاق ضربة قاسية بقدرات حزب الله العملياتية في سبيل خفض قدرته على المس بأهداف مدنية داخل إسرائيل.

ويختم بروم بالقول: لكن إذا كانت إسرائيل تسعى (من وراء حربها) إلى نزع سلاح حزب الله فإن ثمة شكًا كبيرًا في إمكانية تحقيق هذه الغاية، وربما ستضطر إسرائيل للاكتفاء (فقط) بالعودة إلى قواعد لعبة معقولة أكثر، من قبيل إبعاد حزب الله من منطقة الحدود، على أمل أن يساعد هذا الانفجار الحربي السيرورات السياسية داخل لبنان التي قد تسفر في المستقبل عن بلوغ هذه الغاية (نزع سلاح المقاومة)

بعد خمسة أيام من مقال بروم وزّع" مركز يافه" مقالاً لزميلة أخرى له في مركز الدراسات الإستراتيجية، هي عنات كوريتس، يحمل تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨، قالت فيه إن الأهداف الأبعد للعملية العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق هي ما يلي: "إضعاف البنية التحتية العسكرية لـ(منظمة) حزب الله وحملها على عدم مواصلة الاستفزازات وتشجيع المعارضة لها في الساحة اللبنانية." لكن الجنرال في الاحتياط، البروفيسور إسحق بن يسرائيل، رئيس برنامج الدراسات الأمنية في جامعة تل أبيب، يرى أن تحليلا حذرًا وواقعيًا للوضع يؤدي إلى نتيجة مفادها أن الغاية الرئيسة التي ينبغي لإسرائيل أن تتطلع إلى تحقيقها هي وضع حدّ للوضع الذي يكون فيه مليون مواطن

إسرائيلي رهينة في "يدي منظمة لا تعترف بحقنا في الوجود في الشرق الأوسط". وتبعًا لذلك فإن الحرب على الكاتيوشا تصبح وسيلة وليست هدفًا، برأي هذا الخبير العسكري. وعندما ينقشع غبار الحرب "لن يكون من الأهمية بمكان ما هو عدد صواريخ الكاتيوشا التي دمرناها وما هو مبلغ مساسنا بالبنية التحتية لحزب الله وأفراده".

أما الخبير في الشئون الأمنية رؤوبين بدهتسور فيعتقد أنه خلافًا للغايات التي صاغها أريئيل شارون للحرب على لبنان والمقاومة الفلسطينية، التي بادر إليها في العام ١٩٨٢، فإن من واجب رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، أن يقلص قائمة الغايات الإستراتيجية القابلة للتحقق في الحرب الدائرة الآن ضد لبنان. ففي حين سعى شارون إلى أن يصوغ من جديد الشرق الأوسط كله وأن يغيّر النظام في لبنان لجهة إحلال نظام دمى في بيروت وأن يطرد الفلسطينيين نحو الأردن ويستبدل نظام الملك حسين بنظام فلسطيني، فإنه يتعين على أولمرت أن يتمحور حول لبنان، وحوله فقط. وهو يرى أن الوصول إلى اتفاق برعاية دولية يتم في إطاره نزع سلاح حزب الله ويتم إبعاد مقاتلي هذه المنظمة من الحدود مع إسرائيل هو "غاية يمكن بلوغها ."وفي اعتقاده أن البنية التحتية لاتفاق كهذا قائمة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩ لكن "على إسرائيل الإصرار على تدخل فاعل لقوى دولية تطبقه" على أرض الواقع .([1])

مواقف دولية من عملية حزب الله

وفي سياق ردود الأفعال نددت أطراف دولية عدة بأسر حزب الله جنديين إسرائيليين .وطالب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بإطلاق سراح الجنديين.

([1]) أنطوان شلحت " أين تقف الحرب على لبنان؟" (موقع عرب ٤٨) بتاريخ ٢٤ / ٧/ ٢٠٠٦

ودعا زعماء المنطقة للضغط على الأطراف لضبط النفس ومنع حدوث تصعيد وتوسيع للصراع في الشرق الأوسط.

ومن باريس أدانت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس أسر الجنديين واعتبرت أن ذلك يقوض الاستقرار الإقليمي. ودعت سوريا "لاستخدام نفوذها في دعم الوصول لنتيجة إيجابية."

وفي بروكسل طالبت المتحدثة باسم الاتحاد الأوروبي إيما أدوين بالإفراج الفوري عن الأسيرين ودعت جميع الأطراف إلى احترام الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة عقب انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠.

وأعربت الخارجية الروسية عن قلقها من تصاعد العنف في المنطقة وطالبت بالإفراج الفوري عن الجنديين الأسيرين.

في تطور متصل أفاد مراسل الجزيرة في القاهرة بأن لبنان طلب رسميا عقد اجتماع طارئ وعاجل للجامعة العربية في القاهرة على مستوى المندوبين الدائمين لبحث الوضع في الجنوب في ضوء التطورات الراهنة والاعتداءات الإسرائيلية على أراضيه .[1]

ولم يستجب حسن نصر الله للضغوط الداخلية والخارجية ، ولم يعبأ بتهديد وزير الدفاع الإسرائيلي باجتياح لبنان وتدميرها وإعادتها إلى عشرين عاما للوراء .

ولقد نفَّذ وزير الدفاع الإسرائيلي تهديده فشن هجمات جوية مكثفة استهدفت البنية التحتية للبنان الكباري والجسور ومحطات الكهرباء والمياه بالإضافة إلى تدمير مطار لبنان الدولي ، ثم شنت إسرائيل هجوما بريا على الجنوب اللبناني بقوات وصل عددها إلى حوالي أربعين ألف جندي مسلحين بأحدث آلات الحرب والتدمير والقتل .

([1]) الجزيرة نت .

ولقد أظهر حزب الله كفاءة في التصدي للهجوم البري الإسرائيلي حيث دارت بينه وبين القوات الإسرائيلية في مارون الراس ، ومثلث عيترون ، وبنت جبيل وغيرها معارك شرسة كان نتيجتها تدمير هذه المدن تدميرا كاملا .

القرار ١٧٠١

استمرت الحرب ثلاثة وثلاثين يوما ولم تنته إلا بصدور قرار رقم ١٧٠١ الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع ودونك أهم ما جاء في هذا القرار من قرارات :

١ . يدعو إلى وقف تام للأعمال القتالية، يستند بصورة خاصة إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية .

٢ . يطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عند توقف الأعمال القتالية بشكل تام، القيام وفق ما أذنت به الفقرة ١١ بنشر قواتهما معا في جميع أنحاء الجنوب، ويطالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز عندما يبدأ ذلك النشر.

٣ . يؤكد أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وأن تمارس كامل سيادتها، حتى لا تكون هناك أي أسلحة دون موافقة حكومة لبنان ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان .

٤ . يدعو إسرائيل ولبنان إلى دعم وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل استنادا إلى المبادئ والعناصر التالية :

الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين .

. اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما في ذلك إنشاء منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف

ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفق ما أذنت به الفقرة ١١ والمنشورة في هذه المنطقة؛

ـ التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا ما يخص الدولة اللبنانية، عملا بما قرره مجلس الوزراء اللبناني المؤرخ ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛

. منع وجود قوات أجنبية في لبنان دون موافقة حكومته .

. منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى لبنان عدا ما تأذن به حكومته .

***